

اللقيط اذا صار رجال يعبر عن نفسه فادعى حبل نسيه
 وصدقته ثبت نسبة منه لو وجد اللقيط في دار الاسلام
 فادركت كما فرجيس واصبر على الاسلام ولا يقبل شوكها
 ملتقطه مسلما او كافرا لو وجد اللقيط في مكان اهل الكفر
 مثل البيعة والكثيثة ونحوها فاللقيط كافر سواء كان اهل دار
 مسلما او كافرا وعن محمد رحمه الله العبد للواجب دون الكافر
 وكوفي كتاب الدعوى ان الواجد ان كان مسلما اهل الحجاز
 مكان الاسلام كان اللقيط مسلما ولو ادعى مسلم ان اللقيط
 عبده واهام البيعة قضى به له ولو اقام الذبح فهو اهل الحجاز
 على ذلك يقبل والا فلا يا القاضي للملتقط بالانفاق
 على اللقيط على ان يكون دينا عليه فان النفق بعينه ذوق النفاق
 كان منظره فاول امره القاضي بالانفاق ولم يقبل على الكفر
 دينا عليه قال بعضهم يكون دينا عليه وقال بعضهم لا لا
 اخرج الكلام نخرج المشورة ولو كان مع اللقيط مال
 او هو عليه دابة فذلك كله له ينفق عليه منه ويكون
 المنفق بقصد فاني نفقة تنفذ في ملك الذوق بخلاف
 ما اذا النفق من مال نفسه وادان يرجع حيث لا يصدق

الا بيعة عبد مجرر وجد لقيطا لا يعرف الا بقوله قال
 المولى كذبت بل هو عبدي فالقول للمولى بخلاف ما اذا
 كان مأذونا له الملتقط لو امرت بان الصبي فملكه
 صنع ليس للملتقط ولاية التزوج رجل نزع اللقيط
 من يد الملتقط ثم اختصما يرفع الى الملتقط لئلا يملك
 من القاضي ان يأخذ اللقيط منه فان كان اذ كان
 لا والله علم **كتاب اللقطة** اللقطة اهم لغيتها ادم
 مال واقطع على الارض ورفع اللقطة افضل اذا كان يان
 على ف ترك الفضالة افضل اذا لم يخف ضياعها
 رفع لقطة لبيد ما تم وضوعها في ذلك المكان لم يخفى قيل
 اذا برح عن مكانه ثم وضوعها في مكانه ضمن واخذ للوثة
 رحمه ولو اخذ صاحبها لم يبرأ حتى يرفع اليه صها اذا
 النقط لقطة يعرفها البواب المسجد وفي السوق وفي
 وعن ابي حنيفة رضي الله عنه ان كانت مائة ونحوها يعرفها
 ستة وان كانت عشرة ونحوها يعرفها ستة وان كانت
 مائة ونحوها يعرفها ثمانية وان كانت وانفاؤها
 يعرفها يوما وان كانت عشرة او كسرة خبز يعرفها ولو كان

الربح
 على ان اللقطة تعرفها البواب والمسجد وفي السوق

الابينة عبث